

ظمان الإستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات
(هيئة عربية دولية) تفتنى بشؤون الإستثمار والتجارة في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار واثمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011

- 3..... الافتتاحية ■
- 4..... أنشطة المؤسسة ■
- 5..... مؤتمرات ■
- 7..... تقارير دولية ■
- 13..... دراسات ■
- 17..... مؤشرات ■

- نظرة مستقبلية للاستثمارات الأجنبية في الدول العربية
- «المؤسسة» تشارك في المؤتمر العربي للاستثمار المصرفي، الصناعي، السياحي والعقاري
- أداء الاستثمار الأجنبي لعام 2010 وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي
- مؤشر التنافسية العالمية

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية - ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت
هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7 - البريد الإلكتروني: research@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وبأشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها وتختلف دول العالم.
- يتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات). وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين تم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهام أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ/ إسحاق عبد الغني عبد الكريم
عضواً	سعادة الدكتور/ علي رمضان أشنيش
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيشة
عضواً	سعادة الدكتور/ جواد ناجي حرز الله
عضواً	سعادة الأستاذ/ عبد الوهاب علي عبده
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد الغلبزوري

المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم



الافتتاحية

نظرة مستقبلية للإستثمارات الأجنبية في الدول العربية



الأساسية بقيمة تصل إلى 1.7 تريليون دولار تتضمن ما يزيد على 2000 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تزيد على 820 مليار دولار.

توقع ازدياد أو استقرار التدفقات الإستثمارية البينية المتوقعة فيما بين بعض دول الخليج أو فيما بين دول الخليج والدول العربية التي لم تشهد أحداثاً سياسية كبرى.

أما على المدى الطويل وربما المتوسط فمن المرجح أن تتحسن الصورة العامة لمناخ الإستثمار وأن تتمكن اقتصادات المنطقة من استعادة عافيتها وجاذبيتها للإستثمارات الأجنبية. بل ستمكن دول المنطقة من زيادة حجم تدفقاتها الواردة أو على الأقل الحفاظ على مستوياتها المرتفعة. خصوصاً إذا ما تسارعت وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتراجعت حدة العوامل التي كانت تؤثر سلباً على مناخ الإستثمار في بعض الدول مثل الاحتكار والبيروقراطية وغيرها.

ويبقى التحدي الحقيقي أمام حكومات المنطقة هو النجاح في اتباع سياسات واعية ومتوازنة ومدروسة لجذب الإستثمار بوسائل مقنعة تحقق مصالح المستثمرين الأجانب على صعيد الأمان والريحية. وكذلك مصالح الدول المستقبلية للإستثمارات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

والله ولي التوفيق

فهد راشد الإبراهيمي

المدير العام

تثير التغيرات المتسارعة والمستجدات الطارئة التي يشهدها العالم العربي في الفترة الحالية، الاهتمام باستشراف آفاق المستقبل بما ستؤول إليه الأوضاع السياسية وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

وفي ظل تلك الظروف الاستثنائية، تزداد أهمية الدراسات المستقبلية وقيمتها على مستوى الدول والمؤسسات وخصوصاً فيما يتعلق بالآثار المتوقعة لتلك الأحداث وتأثيرها المحتمل على مناخ الإستثمار في الدول العربية. وكذلك على حجم التدفقات المتوقع أن ترد إلى المنطقة خلال العام الجاري 2011، وخلال السنوات القليلة المقبلة.

السياسية على مناخ الإستثمار وحجم التدفقات الواردة إلى المنطقة وأهمها ما يلي:

- ارتفاع أسعار النفط وعوائده وما سيترتب عليه من أداء إيجابي متوقع للدول العربية المصدرة للنفط والذي في الغالب سيعوض تراجع مؤشرات الأداء في معظم الدول التي تشهد أحداث الحراك الشعبي والسياسي بدرجاته المتفاوتة ما سيترتب عليه استمرار نمو الناتج العربي عام 2011 بل وتحسن أداء التجارة الخارجية لتبلغ قيمتها المتوقعة نحو 2.3 تريليون دولار.

- توقع ارتفاع حجم الإستثمارات المحلية الحكومية والخاصة المتوقعة خلال العام 2011 إلى أكثر من 640 مليار دولار.

- تعهد المجتمع الدولي بتقديم دعم بقيمة تصل إلى 50 مليار دولار للدول العربية منها نحو 40 مليار دولار تعهدت بها مجموعة الثماني والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية إضافة إلى نحو 10 مليارات دولار من دول الخليج.

- إعلان عدد من الشركات العالمية والنفطية عن خطط وبرامج لإستثمار مليارات الدولارات في مشاريع داخل المنطقة. حيث لازالت تلك الشركات تنظر إلى الإستثمار في المنطقة على أنه بمنزلة الشراكة مع أغنى حكومات العالم التي تمتلك ثروة نفطية تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 40 تريليون دولار أي ما يزيد على القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في الأسواق العالمية.

- مواصلة الدول العربية، خططاً إستثمارية طموح للسنوات المقبلة وخصوصاً في مجالات الطاقة والبنية

فمن المعروف أن المستثمر يركز وبشكل رئيسي في قراراته الإستثمارية على الدراسات المستقبلية المتعلقة بالأسواق على اختلاف تخصصاتها وفروعها ومدارسها وإجاراتها لكونها تعطيه فكرة مبدئية وصورة تقريبية للواقع الذي سيتعامل معه.

وفي هذا السياق تواصل المؤسسة للعام الثاني على التوالي جهودها في استعراض الآفاق المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية من خلال رصد العديد من العوامل الحاكمة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة. هذا إلى جانب العمل على مستوى أكثر تفصيلاً بمحاولة تقدير التدفقات المتوقعة بالنسبة لكل دولة وذلك من رصد المؤشرات الأولية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للشهور الأولى من عام 2011، وكذلك التوقعات الرسمية الصادرة عن الحكومات والمسئولين والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، فضلاً عن تحليل الخطط والبرامج الإستثمارية للحكومات العربية والشركات الأجنبية داخل المنطقة.

ونتيجة لما سبق ترجح المؤسسة تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية وكذلك الإستثمارات العربية البينية في المدى القصير وبالتحديد خلال العام 2011، وذلك كمحصلة لتفاعل العديد من العوامل السلبية والإيجابية أبرزها: التأثير السلبي لحالة عدم الاستقرار السياسي التي خلفتها الأحداث الجارية إلى جانب عوامل اقتصادية محلية وإقليمية ودولية أخرى.

وعلى الرغم من كل ما سبق فإننا مازلنا نأمل في نجاح المنطقة في تجاوز التحديات بالاستناد إلى عدد غير قليل من العوامل الإيجابية التي يمكن أن تقلل من حدة التأثير السلبي للعوامل

عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الثالث (يوليو/سبتمبر) من عام 2011 تسلمت المؤسسة، 59 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تعمل في 10 دول عربية. كما أبرمت المؤسسة 13 عقداً و27 ملحق عقد تأمين بقيمة إجمالية بلغت حوالي 274 مليون دولار.

وفيما يتعلق بعمليات ضمان الاستثمار فقد تسلمت المؤسسة، طلباً واحداً لضمان مشروع استثماري في إحدى الدول الأعضاء بقيمة قدرها 10 ملايين دولار.

الجهود التسويقية:

المهام التسويقية:

قامت المؤسسة بمهمة تسويقية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال شهر سبتمبر 2011 تم خلالها زيارة عدد من المؤسسات المالية والشركات المصدرة لتعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية.

الزيارات الميدانية:

قامت وفود المؤسسة بتنفيذ نحو 30 زيارة ميدانية لشركاء اقتصاديين وشركات ناشطة في مجالات الاستثمار والتصدير تركزت في الكويت و السعودية والأردن.

الندوات والمؤتمرات والاجتماعات:

قامت المؤسسة في 27 يوليو 2011 بإطلاق «تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011» في دولة الكويت نيابة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد». وفي هذا الصدد، تم إعداد المادة الإعلامية وتوزيعها على مختلف وسائل الإعلام في

دولة الكويت والتي تضمنت ملخصاً لأهم ما ورد بالتقرير مع التركيز على ملامح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى والصادرة من المنطقة العربية خلال العام 2010.

عقدت المؤسسة في جمهورية قبرص خلال الفترة 11-12 يوليو 2011 اجتماع عمل مع شركة معلومات ائتمانية عالمية وذلك لمتابعة إنجاز مشروع قواعد البيانات الخاصة باتّخاذ أمان. حيث تم الاطلاع على نظام معلومات الشركة وبحث الخطوات المزمع إتباعها لإنجاز المشروع.

في إطار التعاون المشترك مع الجمهورية السورية تم عقد اجتماع مع مسئولين من وزارة السياحة ووزارة الاقتصاد والتجارة خلال الفترة 8-9 أغسطس 2011 بهدف تباحث وضع التزامات المؤسسة في سورية وسبل التعاون في مجال ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

إصدارات وإحصاءات المؤسسة:

أطلقت المؤسسة في السابع من يوليو 2011 تقريرها السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010» والذي يتناول واقع مناخ الاستثمار ومكوناته، وأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والعربية البينية خلال العام وأفاقها المستقبلية أخذاً في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها ولازالت تشهدها المنطقة، سواء على المستوى القطري أو على المستوى الجماعي

العربي. وقد واصل تقرير المناخ وللعام الثاني على التوالي تقديم رصد وتحليل لأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الجديد في العالم والمنطقة العربية بشكل عام وكذلك على مستوى كل قطر عربي. كما استحدث باباً جديداً يستعرض الاستثمار الأجنبي غير المباشر وخصوصاً استثمارات حافظة الأوراق المالية في الدول العربية للمرة الأولى في تاريخ المؤسسة وذلك حرصاً منها على نهج الإضافة والتطوير بما يتواءم مع الاحتياجات البحثية والعملية الخاصة بالاستثمار لاسيما مع الدور الكبير الذي تقوم به أسواق المال العربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتوقعات بتنامي هذا الدور في الفترة المقبلة. وقد تم هذا العام اختيار محور «مؤشرات أداء قطاع النقل البحري في المنطقة العربية في ضوء المستجدات العالمية» في التقرير، انسجاماً مع الاهتمام العربي المتزايد بتطوير هذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه.

قامت المؤسسة في 25 أغسطس 2011 بتحديث اللوحات الإحصائية الخاصة بكل دولة عربية وأداء الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وفقاً للبيانات المتوافرة من المصادر القطرية والدولية، كما قامت بتحديث السلاسل الزمنية الإحصائية لمؤشرات الاستثمار في الدول العربية.

«ضمان الإستثمار» تشارك في المؤتمر العربي للإستثمار المصرفي، الصناعي، السياحي والعقاري



المحدثون في الجلسة الأولى للمؤتمر العربي للإستثمار المصرفي، الصناعي، السياحي والعقاري

الأنشطة الاقتصادية وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة وتقوية أوأصر التكامل الاقتصادي العربي. بما يسمح بتجاوز قيود الحجم بالنسبة للاقتصادات العربية وإفراز المزيد من الفرص الاستثمارية المجدية والجاذبة للمستثمرين.

كما أشار إلى أهمية تطبيق السياسات التي من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية من خلال: تعزيز علاقة المنفعة المتبادلة بين الشركات العربية الأم التي لديها القدرة على التطوير، الابتكار، المنافسة، التدريب والوفاء بالمعايير الدولية والأخرى صغيرة الحجم التي تقوم بدور المورد المحلي الذي يحتاج إلى التزود بأساليب الإدارة السليمة والتقنيات الحديثة.

وطالب بمواصلة تشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم اللازم للإستثمار في المزيد من القطاعات ومنها تطوير البنى التحتية المتمثلة بالطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكذلك ضرورة رفع مهارة وإنتاجية عنصر العمل من خلال زيادة كفاءة العملية التعليمية والتدريبية وتطوير قوانين العمل.

وأكد إبراهيم أن المؤسسة ستكثف جهودها في مجال تقديم خدمات الضمان للمستثمرين في الدول العربية والمصدرين من المنطقة ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وتحملها نصيبا كبيرا من عبء تشجيع وتيسير تدفق الإستثمارات العربية وغير العربية للدول العربية بحجم عمليات تراكمي بلغ 6.4 مليار دولار منها 1197.4 مليون دولار خلال العام 2010.

برعاية رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية نجيب ميقاتي شهدت العاصمة اللبنانية بيروت انعقاد المؤتمر العربي للإستثمار المصرفي، الصناعي، السياحي والعقاري خلال الفترة 15 - 16 سبتمبر 2011، الذي نظمه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وشارك فيه عدد كبير من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وقد شاركت المؤسسة في أعمال المؤتمر بوفد ترأسه المدير العام فهد راشد الإبراهيم الذي قدم أيضا ورقة عمل عن "آفاق الإستثمار في الدول العربية في ضوء التطورات الراهنة" وذلك في الجلسة الأولى التي جاءت تحت عنوان "التطورات الراهنة في المنطقة وتداعياتها على الاقتصادات والشركات العربية". حيث أكدت الورقة أهمية مواصلة الحكومات العربية لجهودها في مجال تحسين مناخ الإستثمار وذلك لمجابهة التداعيات السلبية المتوقعة في الأجلين القصير والمتوسط لحالة عدم الإستقرار السياسي الحالية في عدد من الدول والتي ظهرت بوادر تبعاتها في تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية خلال الشهور الأولى من العام 2011، وذلك بعدما تراجعت الإستثمارات من نحو 84 مليار دولار عام 2009 إلى 64.3 مليار عام 2010 انعكاسا لاستمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

وكذلك في مراحل الإنتاج والتسويق المختلفة. كما أكد الإبراهيم أهمية مواصلة تطوير البنى التحتية التشريعية والإجرائية بما في ذلك إصلاح النظم القضائية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية وكذلك تحقيق العدالة والمرونة في بيئة ممارسة الأعمال من جهة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة من جهة أخرى. خصوصا وأن المستثمر الأجنبي يفضل توجيه إستثماراته إلى الدول التي لديها تشريعات تقوم بالفصل التام فيما بين السياسة والاقتصاد. وحث الإبراهيم على تكثيف جهود تنوع

وشدد الإبراهيم خلال استعراضه لورقة العمل على ضرورة أن تركز خطط تشجيع الإستثمار في المنطقة على التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية في مجال تهيئة البيئة الاستثمارية المواتية على كافة الأصعدة الاقتصادية والتشريعية والإجرائية والمؤسسية. وأشار الإبراهيم إلى أن الفترة المقبلة تتطلب العمل بجدية لاستغلال إمكانات ومقومات الجذب الإستثماري وخصوصا زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الإستثمار في مجالات تنقيح التشريعات والتدخل الإيجابي في السياسات ذات الصلة بالإستثمار المباشر وأنشطة المشاريع بمختلف أحجامها وتعزيز الروابط بينها. وتقديم الدعم لها في مجالات إصدار التراخيص وتخصيص الأراضي والتمويل.

وتوقع الإبراهيم أن تواصل قطاعات المصارف والعقار والسياحة والصناعة لعب دور مهم في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية بعدما قامت بهذا الدور خلال الفترة الماضية عبر استحواذها على حصة مهمة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية وكذلك استحواذ قطاعي الخدمات والصناعة على ما نسبته 90% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2008.

وأعرب الإبراهيم عن تمنياته أن تستقر الأحداث الحالية في المنطقة على ما فيه الخير للدول

العربية على مختلف الأصعدة وبما يحقق لها المزيد من النمو والتطور في مختلف المجالات مؤكداً عظم ما تمر به المنطقة حالياً من

أحداث وتطورات عميقة ومحورية وغير مسبوقه ستعكس بالطبع وبصورة كبيرة جدا على مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إلا أنه أوضح أن معرفة انعكاس تلك التطورات على مناخ الاستثمار في المنطقة ككل وفي كل

عمليات المؤسسة التراكمية لحماية المستثمرين والمصدرين من المخاطر بلغت 6.4 مليار دولار بنهاية 2010

مطلوب مواصلة تطوير التشريعات والإجراءات وإصلاح النظم القضائية وتعزيز الحماية القانونية للمستثمر

دولة على حده عملية معقدة تستلزم حصر الأحداث وأبعادها المختلفة وكذلك تداعياتها المحتملة وآجال تأثيرها وقنوات تأثيرها على مناخ الاستثمار. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن النتائج الإيجابية والسلبية لتلك الأحداث تتفاوت من دولة لأخرى بحسب طبيعة التغيرات التي تشهدها ودرجة تأثيرها بالأحداث المحيطة بها. كما ستختلف درجة تأثير تلك الأحداث على المدى القصير والمتوسط والطويل لاسيما وان طبيعة الأثر وحجمه وطريقة حسابه تختلف من مرحلة إلى أخرى.

جلسات العمل وإبراز التوصيات

وكان المؤتمر قد شهد جلسة افتتاحية بمشاركة راعي المؤتمر رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزيف طربية، وزير السياحة اللبناني فادي عبود، وزير خارجية أوروغواي لويس أرماجرو، ومستشار رئيس جمهورية السودان ومقرر المجلس الأعلى للاستثمار الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل.

كما شهد المؤتمر لقاء حوارياً مع رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، وأخر مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. إضافة إلى خمس جلسات عمل متخصصة. اثنتان منها في اليوم الأول وثلاث في اليوم الثاني. حيث تناولت جلسة العمل الأولى "التطورات الراهنة في المنطقة وتداعياتها على الاقتصادات والشركات العربية". بمشاركة المدير العام للمؤسسة العربية لضمان، الاستثمار وائتمان الصادرات فهد راشد الإبراهيم، رئيس مجموعة الميمني القابضة في السعودية يوسف الميمني، مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعملة في إسكوا الدكتور عبد الله الدردي، والمستشار الاقتصادي للشايخ طارق بن كايد القاسمي رئيس مجموعة الاتحاد الدولية القابضة الدكتور محمود فريحات، والرئيس التنفيذي لدويتشه بنك دبي الدكتور هنري عزام، ومدير المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي الدكتور سعادة شامي.

وخصصت جلسة العمل الثانية لـ "أفاق الاستثمار والمشروعات المتاحة في لبنان".

بمشاركة الإعلامي الاقتصادي عدنان الحاج، المدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) نبيل عيناتي، الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة في لبنان زياد الحايك، ورئيس مجلس إدارة شركة أروان للصناعات الدوائية في الإمارات عبد الرزاق يوسف عبد الله.

وتناولت جلسة العمل الثالثة موضوع "أفاق الاستثمار والمشروعات المتاحة في قطاع المصارف" بمشاركة حاكم مصرف لبنان رئيس سبدرس إنفست بنك لبنان الدكتور غسان العياش، والمدير العام لبنك لبنان والمهجر للأعمال في لبنان الدكتور فادي عسيان، والخبيرة في الشؤون المصرفية والاقتصادية والأستاذة الجامعية الدكتورة رما الترك العريس.

وخصصت جلسة العمل الرابعة لـ "أفاق الاستثمار والمشروعات المتاحة في قطاع الصناعة". بمشاركة عضو المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية محمد الصحراوي، رئيس الجمعية العربية للمشروبات وشركة الربيع الشريف منذر الحارثي، رئيس مجلس إدارة شركة تكمو لبنان الياس أسود، رئيس شركة بويكر لبنان ميشال بيوض، ونائب رئيس شؤون التمويل في المجلس العالمي للجوستيتيات غريغوري بيرد.

وتناولت جلسة العمل الخامسة قطاعي السياحة والعقار بعنوان "أفاق الاستثمار والمشروعات المتاحة في قطاع السياحة والعقارات". بمشاركة الرئيس والمدير العام لمجموعة شركات نحاس السورية، رئيس المنظمة العربية للسياحة الدكتور بندر بن فهد آل فهيد.

رئيس نقابة الفنادق في لبنان بيار الأشقر، رئيس الجمعية العربية لتراخيص الامتياز الدكتور خالد التقى، والأمين العام لغرفة التجارة العربية - الألمانية عبد العزيز الخلافي.

وركزت المحاضرات والمناقشات على أهمية الاعتبار مما يجري بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بتوجيه الاستثمار إلى الداخل العربي والتركيز على تفعيل مسار التكامل الاقتصادي العربي. كما أكد المشاركون أهمية مواكبة التحولات الجارية في المنطقة العربية بخطط تنموية تستجيب لتطلعات الشعوب والشباب ارتكازاً على دور جديد وخلاق للقطاع الخاص العربي. كما شهد المؤتمر مناقشة عدد من المقترحات المقدمة بشأن السياسات الاقتصادية المتعلقة بتحقيق العدالة في توزيع الضرائب، ووضع الحوافز المناسبة لتشجيع الاستثمار الخاص في المشروعات الحيوية لتعزيز وتنويع القواعد الإنتاجية وخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة الاستثمار في المشروعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة بالتزام مع تعزيز كفاءة عنصر العمل وتطوير نظم التعليم بكل تخصصاته. كما تم التأكيد على أهمية أن تولي الحكومات العربية أهمية خاصة لتطوير الاستثمار في تنمية وتحديث البنية التحتية على المستوى الوطني والعربي المشترك بمشاركة مع القطاع الخاص. وتدعيم ذلك بإقامة المؤسسات الجديدة المناسبة ووضع التشريعات والقوانين الناظمة على أسس شفافة وحديثة. كما ركز المشاركون على الدور المستقبلي لمؤسسات التمويل والمصارف العربية والصناديق السيادية في تمويل التنمية وأهمية وضع التشريعات المناسبة في هذا الإطار.

أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية وفقاً لتقرير الإستثمار العالمي ٢٠١١

الصناعات الاستخراجية المتنامية على المواد الخام وموارد الطاقة وكذلك انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات الحساسة مثل الإلكترونيات. في حين ظلت الصناعات الكيماوية، بما في ذلك المواد الصيدلانية، تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة.

الاستثمار الصادر

أما على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالمياً خلال عام 2010، فقد عاود الارتفاع بمعدل بلغ 13% لتصل إلى 1323.3 مليار دولار مقابل 1170.5 مليار دولار عام 2009. كنتيجة أساسية لمعاودة اللاعبين الرئيسيين في العالم حركاتهم الاستثمارية عبر الحدود، بعد الخروج النسبي من دائرة التأثير بتبعات الأزمة المالية العالمية.

محور التقرير

ويركز تقرير هذا العام في محوره الرئيسي على أنماط الإنتاج والتنمية الدولية الممولة بأدوات مالية مختلفة بخلاف أدوات حقوق الملكية (Non-equity Modes of International Production and Development "NEMs")، والتي تتمثل في التصنيع التعاقدية، والاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات (تعهدات الخدمات)، والزراعة التعاقدية، ومنح الامتيازات، ومنح التراخيص، وعقود الإدارة، وأنواع أخرى والتي تمكن الشركات عبر الوطنية من تنسيق أنشطة شركات البلد المضيف، دون أن تمتلك نصيباً في رأس المال في هذه الشركات.

وقد شهدت أنماط الإنتاج والتنمية الدولية الممولة بغير أدوات حقوق الملكية (NEMs) نشاطاً كبيراً عبر الحدود في جميع أنحاء العالم لاسيما في الدول النامية. وأسهمت وبشكل متزايد في حركة التجارة والاستثمار حول العالم ويقدر أن مبيعاتها حققت أكثر من 2 تريليون دولار خلال عام 2010. تمثلت في 1.1-1.3 تريليون دولار من عقود التصنيع والاستعانة بمصادر خارجية للخدمات، و330-350 مليار دولار للامتيازات، و340-360 مليار دولار للتراخيص، ونحو 100 مليار دولار لعقود الإدارة. وفي معظم الحالات، نجد أن نمو (NEMs) يكون أسرع من الصناعات التي تعمل فيها.

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد» أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي خلال عام 2010 لم تستعد بعد عافيتها الكاملة ومستوياتها المحققة خلال فترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث أشار إلى ارتفاع طفيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 5% إلى 1244 مليار دولار خلال عام 2010، في أعقاب تراجع بمعدل 32% إلى 1185 مليار دولار عام 2009، وهبوط من 1744 مليار دولار عام 2008، و 1971 مليار دولار عام 2007.

التوزيع الجغرافي

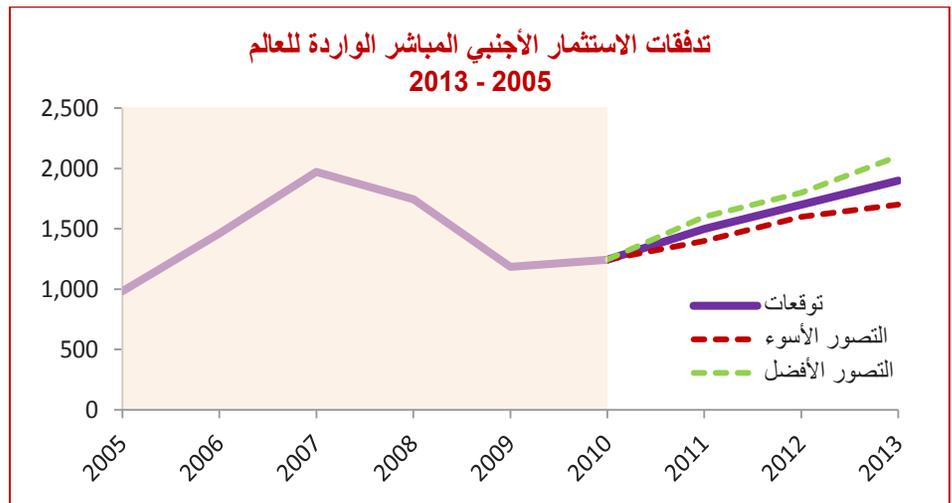
وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدر قائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010، بقيمة 228 مليار دولار تلتها الصين بقيمة 106 مليارات دولار، ثم هونج كونج، فبلجيكا، ثم البرازيل وألمانيا والمملكة المتحدة، ثم روسيا وسنغافورة وفرنسا. وقد حلت السعودية في المرتبة الثانية عشرة عالمياً.

التوزيع القطاعي

وعلى صعيد التوزيع القطاعي، واصل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الخدمات (خدمات الأعمال، التمويل، المرافق، النقل، والاتصالات) مساره النزولي بسرعات مختلفة في عام 2010، وفي الوقت نفسه، ازداد نصيب الاستثمار الأجنبي الموجه إلى قطاع الصناعات التحويلية مثل الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والسيارات وبلغ نصيب قطاع الصناعة بشكل عام نحو نصف مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود والمشاريع الجديدة). وذلك على الرغم من انخفاض التدفقات المتجهة إلى

تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2010 بدرجة كبيرة سواء من حيث نمط الاستثمار أو التوزيع الجغرافي فيما بين الأقاليم الاقتصادية. ولأول مرة، تنجح مجموعتنا الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة في استقطاب تدفقات تفوق نصف الإجمالي العالمي، حيث اجتذبت 642 مليار دولار وبحصة 52% من الإجمالي العالمي ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انتقال وجهة الإنتاج الدولي والاستهلاك العالمي إليهما في الآونة الأخيرة مما دفع الشركات عبر الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة متزايدة إلى تلك الدول حيث شهدت دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية نمواً قوياً في تلك التدفقات بمعدل 34% و 14% على التوالي. ومن جهة أخرى، تراجعت التدفقات المتجهة إلى مجموعتي الدول المتقدمة والاقتصادات المتحولة والأقاليم الاقتصادية الأكثر فقراً والأقل نمواً، مثل: الدول الأفريقية، والدول النامية غير الساحلية ودول الجزر الصغيرة، الأمر الذي يثير قلقاً بالغا.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للعالم
2013 - 2005



تقارير

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الحصة من الإجمالي 2010 (%)	معدل النمو 2010 / 2009 (%)
السعودية	12,097	17,140	22,821	38,151	32,100	28,105	42.45	(12.45)
مصر	5,376	10,043	11,578	9,495	6,712	6,386	9.65	(4.86)
قطر	2,500	3,500	4,700	3,779	8,125	5,534	8.36	(31.89)
لبنان	3,321	3,132	3,376	4,333	4,804	4,955	7.48	3.14
الإمارات	10,900	12,806	14,187	13,724	4,003	3,948	5.96	(1.37)
ليبيا	1,038	2,013	4,689	4,111	2,674	3,833	5.79	43.34
الجزائر	1,081	1,795	1,662	2,294	2,761	2,291	3.46	(17.02)
سلطنة عمان	1,538	1,588	3,431	2,528	1,471	2,045	3.09	39.02
الأردن	1,984	3,544	2,622	2,829	2,430	1,704	2.57	(29.88)
السودان	2,305	3,534	2,426	2,601	2,682	1,600	2.42	(40.34)
تونس	783	3,308	1,616	2,758	1,688	1,513	2.29	(10.37)
العراق	515	383	972	1,856	1,452	1,426	2.15	(1.79)
سورية	583	659	1,242	1,467	1,434	1,381	2.09	(3.70)
المغرب	1,654	2,449	2,805	2,487	1,952	1,304	1.97	(33.20)
البحرين	1,049	2,915	1,756	1,794	257	156	0.24	(39.30)
فلسطين	47	19	28	52	265	115	0.17	(56.60)
الصومال	24	96	141	87	108	112	0.17	3.70
الكويت	234	121	112	-6	1,114	81	0.12	(92.73)
جيبوتي	22	108	195	229	100	27	0.04	(73.00)
موريتانيا	814	106	138	338	(38)	14	0.02	136.84
اليمن	-302	1,121	917	1,555	129	(329)	(0.50)	(355.04)
إجمالي الدول العربية	47,563	70,380	81,414	96,762	76,223	66,201	-	(13.15)
الدول النامية	332,307	429,459	573,032	658,002	510,578	573,568	-	12.34
الدول العربية / الدول النامية (%)	14.31	16.39	14.21	14.71	14.93	11.54	-	-
العالم	982,593	1,461,863	1,970,940	1,744,101	1,185,030	1,243,671	-	4.95
الدول العربية / العالم (%)	4.84	4.81	4.13	5.55	6.43	5.32	-	-

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد). تقرير الاستثمار العالمي 2011. وبحوث ضمان.

فرص العمل (لنحو 18-21 مليون شخص في الدول النامية). توليد القيمة المضافة وتعزيز الروابط المحلية. توليد الصادرات. نقل التكنولوجيا والمهارات. نقل الممارسات الاجتماعية والبيئية الدولية. بناء ودعم تنمية القدرات الصناعية في الأجل الطويل.

توقعات 2011 - 2013

وترجح التقديرات الأولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً انتعاشها إلى مستوى ما قبل الأزمة خلال عام 2011. لتتراوح الزيادة ما بين 1.4-1.6 تريليون دولار. وتبلغ حوالي 1.7 تريليون دولار عام 2012. وصولاً إلى 1.9 تريليون دولار خلال عام 2013. قرب مستوياتها القياسية المحققة خلال العام 2007 وذلك بشرط عدم حدوث أية صدمات اقتصادية عالمية غير متوقعة قد تنشأ عن بعض عوامل المخاطر الباقية.

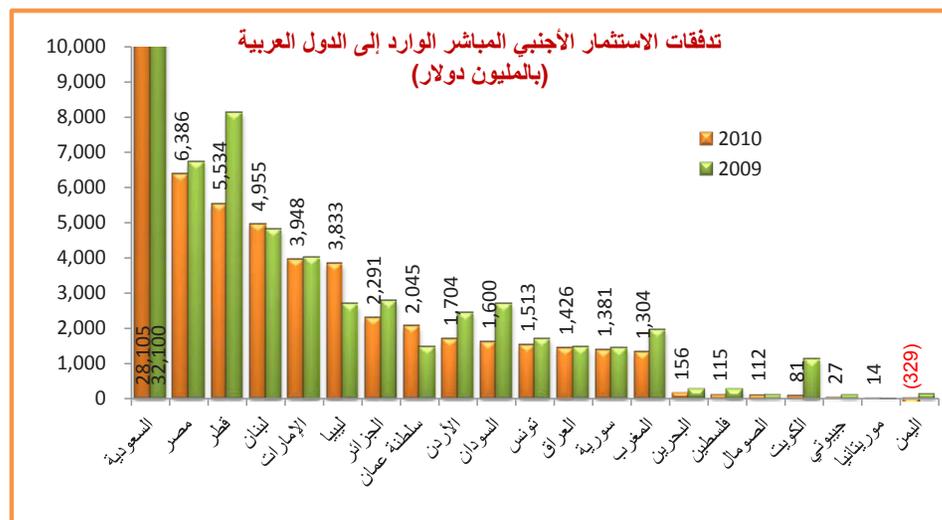
ويستند هذا السيناريو المتفائل إلى مرتكزات عدة أهمها: توقعات إقدام الشركات عبر الوطنية على إنعاش خطط توسعاتها الخارجية بفضل المستوى القياسي للسيولة النقدية المتوافرة لديها. وانخفاض أسعار تمويل ديونها. والارتفاع في القيم الخاصة بها في أسواق الأوراق المالية. إضافة إلى ظهور فرص استثمارية جديدة واعدة في الدول المستقبلية. نتيجة استمرار برامج الخصخصة. إعادة هيكلة الشركات والصناعات. الجهود الرامية إلى إعادة تحقيق التوازن المالي. والتراجع عن برامج الدعم الحكومي. فضلاً عن استمرار النمو في اقتصادات معظم الدول الناشئة.

بيد أن بيئة نشاط قطاع الأعمال بعد الأزمة ما زالت تكتنفها أوجه عدم يقين. فانتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر قد يخرج عن مساره بفعل عوامل الخطر مثل عدم قابلية الإدارة الاقتصادية العالمية للتنبؤ بها. واحتمال حدوث أزمة واسعة الانتشار في الديون السيادية. والاختلالات في القطاعين الضريبي والمالي في بعض البلدان المتقدمة. فضلاً عن التضخم الآخذ في الارتفاع. وظهور علامات على حدوث تسارع مفرط للنشاط في بعض اقتصادات السوق الناشئة.

والنامية والاقتصادات المتحوّلة لما لها من دور مهم في منح تلك الدول فرصة الاندماج القوي والسريع في الاقتصاد العالمي ومجارات تطوراتها وتعزيز إمكانات تنمية الطاقة الإنتاجية المحلية وتحسين قدرتها التنافسية الدولية. فضلاً عن فوائدها على المدى الطويل لبناء القدرات الصناعية من خلال عدد من قنوات التنمية الرئيسية مثل توليد

وقد حظيت هذه الأزمات باهتمام متزايد من قبل الشركات عبر الوطنية لما لها من مزايا في تقليل مخاطر الدخول الكامل للأسواق عبر وضع ترتيبات مرنة مع الشركات المحلية. تضمن لها نشر التكنولوجيا والمعرفة والمهارات بسرعة أكبر وتكلفة أقل وعوائد أسهل.

في حين حظيت باهتمام من قبل الدول





تقارير

مراجعة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى / الصادر من الدول العربية عام 2010 وفق تقرير الإستثمار العالمي 2011

بقوة إلى 6.4% عام 2009.

وتشير بيانات التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى 5 دول عربية فقط (لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، الصومال وموريتانيا). فيما تراجع في 16 دولة (السعودية، مصر، قطر، الإمارات، الجزائر، الأردن، السودان، تونس، العراق، سورية، المغرب، البحرين، فلسطين، الكويت، جيبوتي واليمن). وأوضح التقرير أن السعودية حلت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 28.1 مليار دولار وبحصة بلغت 42.5% من الإجمالي العربي رغم تراجع التدفقات بنسبة 12% مقارنة بالعام 2009 حيث هدأت وتيرة الاستثمارات الأجنبية في عدد من المشاريع النفطية الضخمة مثل ينبع و«داو كيميكالز» ورأس تنوره المتكامل. تلتها مصر في المرتبة الثانية بقيمة 6.4 مليار دولار وبحصة 9.6%. ثم قطر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.5 مليار دولار وبحصة 8.4% رغم تراجع التدفقات في عام 2010 مع إتمام آخر محطة من محطات الغاز الطبيعي المسال (قطر غاز) والتي كانت قد دعمت الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009. ثم لبنان في المرتبة الرابعة بقيمة 5.0 مليار دولار وبحصة 7.5% من الإجمالي العربي. وفي الإمارات، ظلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر عند نفس المستوى المنخفض الذي كان قائماً في عام 2009، عندما هبطت بحدة إلى 4 مليارات دولار بسبب الأزمة الاقتصادية. أما التدفقات الواردة إلى ليبيا فقد ازدادت بأكثر من 40% في عام 2010 لتصل إلى 3.8 مليارات دولار، ولكن هذه الطفرة يبدو أنها قصيرة الأجل بالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في البلد بشكل خاص ودول شمال أفريقيا بشكل عام التي من المرجح أن تشهد تراجعاً في التدفقات الواردة حيث لم تحدث عمليات كبيرة تتعلق باندماج واجتياز الشركات عبر الحدود على مدى الأشهر الخمسة الأولى من 2011.

ويقول التقرير إن انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يُحتمل، وفقاً للبيانات الأولية، أن يبلغ منتهاه في عام 2011، بيد أن وجود القلق بشأن عدم الاستقرار السياسي

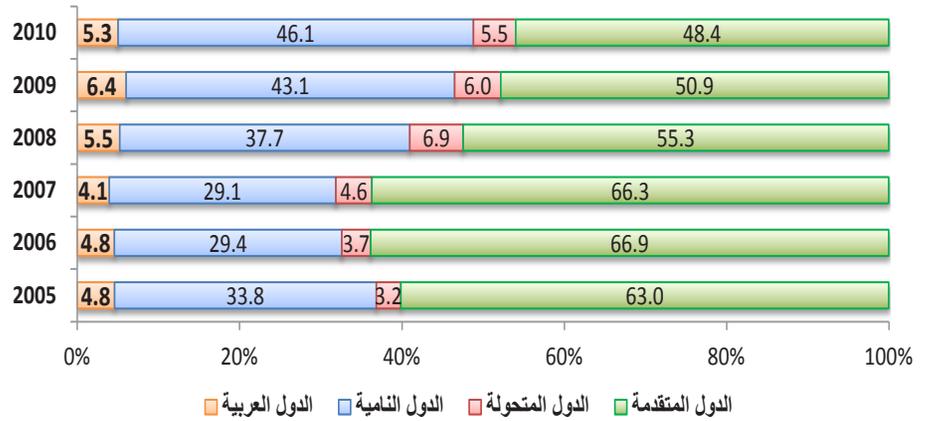
إلى 64.3 مليار دولار.

ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 5.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.24 تريليون دولار، و 11.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 573.6 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث تراجعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2006 إلى 4.1% عام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 5.5% عام 2008 قبل أن تقفز

ووفق التقرير شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضاً بمعدل 13.1% إلى 66.2 مليار دولار عام 2010 مقارنة مع 76.2 مليار دولار عام 2009 وهو ما يتفق مع بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات «ضمان». في أوائل شهر يوليو 2011، والذي أشار إلى تراجع التدفقات الواردة إلى الدول العربية (18 دولة) خلال العام 2010

تطور حصة مجموعات الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (%)

2010 - 2005



تصنيف الدول العربية بحسب التدفقات للعام 2010

التدفقات الصادرة	التدفقات الواردة	المدى بالدولار
لا يوجد	السعودية	أكثر من 10 مليارات
لا يوجد	قطر - مصر	(5 مليار) إلى (أقل من 10 مليارات)
الكويت - السعودية - الإمارات	لبنان - الإمارات - الجزائر - ليبيا - سلطنة عمان	(2 مليار) إلى (أقل من 5 مليارات)
قطر - مصر - ليبيا	الأردن - السودان - تونس - سورية - المغرب - العراق	(1 مليار) إلى (أقل من مليارين)
لبنان - المغرب	لا يوجد	(0.5 مليار) إلى (أقل من مليار)
البحرين - سلطنة عمان	لا يوجد	(0.3 مليار) إلى (أقل من 0.5 مليار)
الجزائر	فلسطين - البحرين - الصومال	(0.1 مليار) إلى (أقل من 0.3 مليار)
تونس - الأردن - اليمن - السودان العراق - سورية - موريتانيا	الكويت - جيبوتي - موريتانيا	أقل من 0.1 مليار

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2011، وبحوث ضمان.

تقارير

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الاستثمارات المحلية 2009-2008

في المنطقة يحتمل أن تلقي بثقلها على احتمالات الانتعاش.

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال العام 2009، فقد تصدرت جيبوتي التصنيف بنسبة 67.2% بما يشير إلى اعتماد اقتصاد جيبوتي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي أو لردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني. تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من ليبيا، لبنان، الأردن، السعودية، الصومال، السودان، العراق، فلسطين، بنسب تتراوح ما بين 21.35% إلى 48.85%. وأخيراً حلت كل من مصر، قطر، تونس، سورية، سلطنة عمان، الكويت، المغرب، الجزائر، البحرين، الإمارات، اليمن، وموريتانيا ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ 20%.

التدفقات الصادرة

أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية، فقد أشار التقرير إلى أنها شهدت تراجعاً حاداً، للعام الثاني على التوالي، لتصل إلى 14.6 مليار دولار خلال عام 2010، أي انخفاض بنسبة 46.6% مقارنة بنحو 27.3 مليار دولار عام 2009. وانخفاض بمعدل 68.6% خلال عام 2010 مقارنة بنحو 46.4 مليار دولار عام 2008. ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية. ومن المتوقع أن تؤدي الاضطرابات السياسية في المنطقة إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية كنتيجة قيام الحكومات بتوجيه المزيد من الاستثمارات في اقتصاداتها المحلية، وزيادة الإنفاق في المشاريع التنموية والاجتماعية كوسيلة لاحتواء سقف الطلبات الشعبية المرتفع. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت التدفقات الصادرة من 11 دولة عربية (السعودية، ليبيا، مصر، المغرب، البحرين، سلطنة عمان، الجزائر، اليمن، السودان، سورية وفلسطين). فيما تراجعت من 7

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت)	الدول
2009	أقل من أو = 20%	مصر - 18.88
		قطر - 18.13
		تونس - 16.46
		سورية - 11.08
		سلطنة عمان - 10.01
		الكويت - 7.31
		ليبيا - 48.85
		لبنان - 47.57
		الأردن - 38.19
		السعودية - 35.01
2008	أقل من أو = 20%	الإمارات - 16.78
		سورية - 16.72
		الصومال - 16.68
		سلطنة عمان - 14.11
2008	% 50 - % 21	قطر - 8.71
		لبنان - 48.88
		الأردن - 42.77
		السعودية - 40.95
		موريتانيا - 37.04
		العراق - 29.22
		اليمن - 27.72
		تونس - 27.10
		مصر - 25.85
		البحرين - 24.74
2008	% 75 - % 51	ليبيا - 55.32
		لا يوجد
		لا يوجد
		جيبوتي - 138.03
2008	% 100 - % 76	لا يوجد
		لا يوجد
		لا يوجد
		جيبوتي - 138.03
2008	أكبر من 100%	لا يوجد
		لا يوجد
		لا يوجد
		جيبوتي - 138.03

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد). تقرير الاستثمار العالمي 2011. وبحوث ضمان.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الحصة من الإجمالي 2010 (%)	معدل النمو 2010 / 2009 (%)
السعودية	(350)	(39)	(135)	3,498	2,177	3,907	26.75	79.47
الكويت	5,142	8,211	9,784	9,091	8,636	2,069	14.16	(76.04)
الإمارات	3,750	10,892	14,568	15,820	2,723	2,015	13.79	(26.00)
قطر	352	127	5,160	6,029	11,584	1,863	12.75	(83.92)
ليبيا	128	(534)	3,933	5,888	1,165	1,282	8.78	10.04
مصر	92	148	665	1,920	571	1,176	8.05	105.95
المغرب	75	445	622	485	470	576	3.94	22.55
لبنان	715	875	848	987	1,126	574	3.93	(49.02)
البحرين	1,135	980	1,669	1,620	(1,791)	334	2.29	118.65
سلطنة عمان	234	263	70	481	66	317	2.17	380.30
الجزائر	(20)	35	295	318	215	226	1.55	5.12
تونس	13	33	20	42	77	74	0.51	(3.90)
اليمن	65	56	54	66	66	70	0.48	6.06
العراق	89	305	8	34	116	52	0.36	(55.17)
السودان	-	7	11	98	45	51	0.35	13.33
الأردن	163	(138)	48	13	72	28	0.19	(61.11)
موريتانيا	2	5	4	4	4	4	0.03	0.00
سورية	80	(11)	2	2	(3)	0	0.00	100.00
فلسطين	13	125	(8)	(8)	(8)	(11)	(0.08)	26.67
إجمالي الدول العربية	11,678	21,785	37,618	46,388	27,304	14,580	-	(46.50)
الدول النامية	122,143	226,683	294,177	308,891	270,750	327,564	-	20.98
الدول العربية / الدول النامية (%)	9.56	9.61	12.79	15.02	10.08	4.46	-	-
العالم	882,132	1,405,389	2,174,803	1,910,509	1,170,527	1,323,337	-	13.05
الدول العربية / العالم (%)	1.32	1.55	1.73	2.43	2.33	1.10	-	-

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد). تقرير الاستثمار العالمي 2011. وبحوث ضمان.

تقارير

الشركات عبر الوطنية

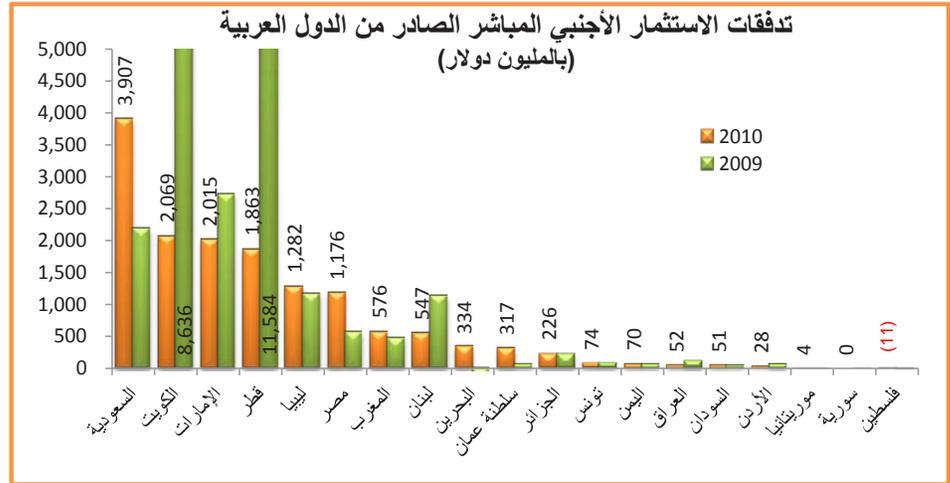
وقد شهد العام 2010 توسعا في الإنتاج العالمي ساهم في زيادة المبيعات والعمالة وأصول الشركات عبر الوطنية. حيث بلغت مبيعاتها نحو 33 تريليون دولار والقيمة المضافة المتولدة نحو 16 تريليون دولار أو ما يقرب من ربع إجمالي الناتج المحلي العالمي. كما ساهمت الشركات التابعة للشركات عبر الوطنية بما يزيد عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 33% من صادرات العالم بقيمة 6 تريليونات دولار.

ولعبت الشركات عبر الوطنية المملوكة للحكومات. التي يبلغ عددها 650 شركة حول العالم (56% منها في الدول النامية والمتحوّلة) دورا بارزا في حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم. فعلى الرغم من أنها تشكل أقل من 1% من عدد الشركات عبر الوطنية على المستوى العالمي. فإنها ساهمت بما نسبته 11% من التدفقات الصادرة عالميا بقيمة 146 مليار دولار خلال العام 2010.

وفي الفترة الممتدة من عام 2003 لغاية عام 2010. كانت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة لشركات عبر وطنية مملوكة للدول تشكل 32% في المتوسط من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان النامية حيث اضطلعت بأربعة من ستة مشاريع في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تبلغ قيمتها أكثر من عشرة مليارات دولار. كما يقدر التقرير نصيبها من أرصدة التدفقات الاستثمارية العالمية المتجهة إلى الخارج بما لا يقل عن 6% في عام 2010.

أما جغرافيا فقد نمت الأهمية النسبية للشركات عبر الوطنية المملوكة للحكومات الآسيوية. ولكن يظل الاتحاد الأوروبي أكثر المناطق الاقتصادية التي تضم شركات عبر وطنية حكومية (يتجاوز عددها 260 شركة).

وقطاعيا وعلى عكس التصور الواسع الانتشار الذي يرى أن الشركات عبر الوطنية المملوكة للحكومات تتركز بدرجة كبيرة في القطاع الأولي (8.6%). فإن هذه الشركات موجودة في صناعات مختلفة. وخاصة في قطاع الخدمات (455 شركة). وعلى الأخص شركات احتكار صناعات البنى التحتية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية.



المرتفعة المتوقعة تشير إلى أن الأموال المتاحة للاستثمار في الخارج ستظل تزداد. ومن المهم قيام حكومات المنطقة بتقييم أداء وفعالية جميع جوانب استراتيجياتها المتعلقة بالقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج باعتبار ذلك أداة للتنوع الاقتصادي والتنمية. فضلا عن أن الأزمة الاقتصادية العالمية والاضطراب السياسي يؤثران على الاستثمار المتجه إلى الخارج عن طريق الضغط على الحكومات لتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى اقتصاداتها ولتمويل زيادة الإنفاق الاجتماعي في موازنتها لمواجهة التطورات السياسية الأخيرة.

عمليات الاندماج والاستحواذ

أما إجمالي قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في العالم فقد سجل ارتفاعا بمعدل 36% خلال العام 2010. لتصل إلى 339 مليار دولار بينما استمرت الاستثمارات التي تأخذ شكل المشاريع الجديدة والتي تمثل الجزء الأكبر من تلك التدفقات. في تراجعها خلال العام 2010.

وعلى صعيد الدول العربية مجتمعة. فقد أشار التقرير إلى عمليات شراء سلبية (تخارج من استثمارات خارجية) بقيمة 14.1 مليار دولار خلال عام 2010 مقارنة بعمليات بيع بلغت قيمتها 27.8 مليار دولار العام الماضي ومقارنة مع عمليات شراء في الدول النامية بلغت قيمتها 97 مليار دولار خلال عام 2010. في حين بلغت عمليات البيع في الدول العربية نحو 3.7 مليار دولار بارتفاع بلغ 71% مقارنة مع 2.2 مليار دولار العام الماضي ومقارنة مع عمليات بيع في الدول النامية بقيمة 82.8 مليار دولار خلال عام 2010.

دول (الكويت، الإمارات، قطر، لبنان، تونس، العراق والأردن). بينما استقرت التدفقات الصادرة من موريتانيا عند نفس مستواها. وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 3.9 مليار دولار وبحصة 26.8% من الإجمالي العربي. تلتها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 2.1 مليار دولار وبحصة 14.2% رغم حدوث إعادة هيكلة لاستثماراتها الصادرة عبر أكبر عملية تصفية استثمارات من قبل مجموعة زين (الكويتية) ببيع عملياتها في أفريقيا بمبلغ 10.7 مليارات دولار إلى مجموعة باهاري إيرتيل الهندية. ثم الإمارات في المرتبة الثالثة بقيمة 2.0 مليار دولار وبحصة 13.8%.

والاحتمالات المتوقعة الطويلة الأجل للاستثمار الصادر إيجابية على وجه الإجمال بالنظر إلى أن أسعار النفط

صفقات الاندماج والتملك في الدول العربية خلال الفترة يناير - مايو 2011

الدولة	كبايع	كمشتر
البحرين	-	(1,810)
الكويت	3	1,097
لبنان	-	142
سلطنة عمان	-	172
قطر	-	(1,200)
السعودية	216	(129)
الإمارات	176	(1,297)
الدول العربية	395	(3,025)
الدول النامية	25,473	25,395
الدول المتقدمة	189,614	135,369
العالم	224,163	224,163

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد). تقرير الاستثمار العالمي 2011. وبحوث ضمان.

تقارير

العام 2009 بلغ عدد الصناديق السيادية المملوكة للحكومات نحو 80 صندوقاً بأصول بلغت قيمتها 5.9 تريليون دولار. وذلك إضافة إلى صناديق جديدة قررت 20 حكومة في الاقتصادات الناشئة تأسيسها عام 2010 للاستثمار بشكل رئيسي في أوراق الدين مثل السندات الحكومية.

وبسبب تحسن أسواق الأسهم العالمية عوضت معظم الصناديق السيادية خلال عام 2010 خسائرها التي منيت بها في الأزمة المالية العالمية رغم تراجع مساهماتها في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 10 مليارات دولار فقط مقارنة بنحو 26.5 مليار عام 2009.

عربياً تباين أداء الصناديق السيادية الخليجية وخصوصاً على صعيد المساهمة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما مع تركيز عدد من تلك الصناديق على الداخل. إلا أن جهاز قطر للاستثمار تمكن من رفع قيمة أصوله من 65 مليار دولار عام 2009 إلى 90 ملياراً عام 2010 مع توقعات بمواصلة النمو إلى نحو 120 مليار عام 2011.

المنازعات. أصبح من الصعوبة الفصل فيما بين الحكومات والمستثمرين على حد سواء. كما أنها لا تزال غير كافية لتغطية كافة أنواع العلاقات الاستثمارية الثنائية ومطلوب زيادتها لتصبح 14,100 اتفاقية ثنائية. وقد شهدت السنوات الأخيرة. العودة إلى سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للصناعة. ومن ثم ظهور تحديات لكيفية المزج بين بناء القدرات الإنتاجية المحلية. من ناحية. وجذب السياسات والتدابير الحمائية التجارية والاستثمارية. من ناحية أخرى وذلك لتحقيق التنمية.

ودعا التقرير حكومات الدول إلى تعظيم الفوائد الناجمة عن تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال سياسات ملائمة. مثل: موافمة التشريعات التي تنظم عمل الشركات. توفير برامج لبناء القدرات. وإدماج معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات في نظم الاستثمار الدولية.

الصناديق السيادية

وعلى صعيد النشاط الاستثماري للصناديق السيادية. أشار التقرير إلى أنه وبنهاية

القطاع المالي (126 شركة). بما في ذلك الشركات التي نتجت عن عمليات الإنقاذ الحكومية خلال الأزمة المالية فمن بين أكبر مائة شركة عبر وطنية غير مالية توجد 19 شركة مملوكة لحكومات.

سياسات الاستثمار

وذكر التقرير أن زيادة ميل الحكومات حول العالم نحو انتهاج سياسات غير مشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ووضع تدابير وإجراءات إدارية تقييدية تراكمت على مدى السنوات الأخيرة الماضية. حيث زادت نسبتها من إجمالي السياسات والتدابير على المستوى العالمي إلى الثلث خلال العام 2010 مقابل 2% فقط خلال فترة بداية الحقبة الحالية. وذلك على الرغم من أن التقرير لاحظ هيمنة سياسات التحرير على السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها في الدول حول العالم خلال العام 2010 بما نسبته 68%.

وعلى صعيد اتفاقات الاستثمار الدولية. لاحظ التقرير أن هذه الاتفاقات تمر بمفترق طرق. فمع بلوغ عددها نحو 6,100 اتفاقية وكثيرة المفاوضات الجارية وآليات تسوية

نصيب الدول العربية من صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية

كمشتر								كبايع								الدولة
معدل النمو /2010 /2009	نسبة إجمالي الدول العربية من 2010	2010	2009	2008	2007	2006	2005	معدل النمو /2010 /2009	نسبة إجمالي الدول العربية من 2010	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
-	-	-	-	-	(47)	-	-	-	-	-	-	82	-	18	-	
(1,127.6)	23.6	(3,319)	323	4,497	1,002	4,275	4,514	-	12.2	452	-	178	190	(410)	85	
1,335.5	(7.7)	1,091	76	4,613	1,448	5,633	12,892	(80.4)	5.3	195	993	15,895	1,713	2,976	1,478	
-	-	-	-	-	33	-	-	-	-	-	-	34	-	-	-	
-	0.2	(34)	-	322	45	4	-	(195.4)	(2.8)	(103)	108	773	440	750	89	
(8,817.7)	76.7	(10,810)	124	2,147	1,416	1,345	725	960.0	12.8	473	(55)	496	3,963	13	-	
(99.9)	(0.0)	0.3	283	(233)	210	716	103	-	17.3	642	-	108	(153)	5,948	236	
(37.3)	(2.7)	377	601	51	-	-	-	(37.2)	2.5	91	145	307	200	1	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	375	-	-	
-	-	-	324	-	-	-	-	154.1	22.8	846	333	(125)	269	133	1,438	
(159.2)	3.8	(529)	893	601	79	5	6	-	10.4	386	-	10	621	1	116	
(91.6)	(6.1)	865	10,266	6,029	5,160	127	352	(95.6)	0.4	13	298	124	-	-	-	
248.8	(3.0)	422	121	1,442	15,780	5,405	6,603	528.6	7.1	264	42	102	125	21	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,332	390	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.1	41	-	-	-	-	-	
(33.3)	(0.0)	2	3	-	-	-	-	125.0	0.2	9	4	122	-	2,313	46	
(114.5)	15.3	(2,157)	14,831	5,983	15,611	23,117	7,481	25.3	10.1	376	300	1,225	856	53	61	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.5	20	-	-	144	716	-	
(150.6)	-	(14,092)	27,845	25,452	40,737	40,627	32,676	70.9	-	3,705	2,168	19,331	8,743	13,865	3,939	
31.1	-	96,947	73,975	105,849	144,830	114,922	68,680	111.9	-	82,813	39,077	104,812	100,381	89,163	63,801	
(138.6)	-	(14.5)	37.6	24.0	28.1	35.4	47.6	(19.4)	-	4.5	5.5	18.4	8.7	15.6	6.2	
35.7	-	338,839	249,732	706,543	1,022,725	625,320	462,253	36.0	-	338,839	249,132	706,543	1,022,725	625,320	462,253	
(137.3)	-	(4.2)	11.1	3.6	4.0	6.5	7.1	25.7	-	1.1	0.9	2.7	0.9	2.2	0.9	

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكناد). تقرير الاستثمار العالمي 2011. وبحوث ضمان.

آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011

المنطقة إلا أنه وفي الجمل يمكن أن يكون هناك نمو ضعيف وذلك بعدما واصلت القيمة السوقية الإجمالية لـ 15 من أسواق المال العربية في نهاية عام 2010 ارتفاعها بنسبة 8.9% لتبلغ نحو 983.4 مليار دولار. مقارنة بنمو بلغت نسبته 17.4% إلى 903.4 مليار دولار بنهاية العام 2009.

● رغم توقع تحسن النمو العالمي في عام 2011 إلى 4.4% وإلى 2.4% في الدول المتقدمة فمن المرجح حدوث انخفاض في استثمارات الدول الغربية التقليدية المصدرة للاستثمار إلى المنطقة العربية وخصوصاً: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاسيما مع التطورات السياسية العميقة في عدد من البلدان المستقبلية التقليدية للاستثمارات الأجنبية مثل مصر وتونس. خصوصاً أن استبيان شهر مارس 2011 الصادر عن بنك أوف أميركا ميريل لينش. والذي يعتمد على آراء مدبري صناديق الاستثمار حول العالم. رصد وجود نوايا جديّة نحو تخفيض في الاستثمارات المتجهة لمجموعة دول الاقتصادات الناشئة التي تضم عدداً لا بأس به من الدول العربية.

● تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية. إلى أقل من 300 فعالية سنوياً.

إلا أنه وفي المقابل هناك عدد من العوامل والمؤثرات الأخرى التي يمكن أن تقلل من حدة التراجع وأهمها ما يلي:

● ارتفاع أسعار النفط وعوائده وما سيرتّب عليه من أداء إيجابي متوقع لدول الخليج والذي في الغالب سيعوض تراجع مؤشرات الأداء في معظم الدول التي تشهد أحداث الحراك الشعبي والسياسي بدرجاته المتفاوتة لاسيما وأن صندوق النقد الدولي توقع في إبريل 2011 ارتفاع معدل نمو الناتج العربي إلى 2.4% عام 2011 بل وتحسن أداء التجارة الخارجية بمعدل 12% إلى 3.2 تريليون دولار.

في ظل تلك الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي تمر بها معظم الدول العربية. والتي تطال مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تزداد أهمية التنبؤ فيما يتعلق بالآثار المتوقعة للأحداث الراهنة وتأثيرها المحتمل على مناخ الاستثمار في الدول العربية. وكذلك على حجم التدفقات المتوقع أن ترد إلى المنطقة خلال العام الجاري 2011. وخلال السنوات القليلة المقبلة. لاسيما وأن المستثمر يركز وبشكل رئيسي في قراراته الاستثمارية على الدراسات المستقبلية المتعلقة بالأسواق على اختلاف تخصصاتها وفروعها ومدارسها واتجاهاتها لكونها تعطي صورة قريبة عن الواقع الذي سيتعامل معه.

إصلاحات جذرية إيجابية من وجهة نظر المستثمر الدولي في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

● التطورات التشريعية والإجرائية: على الرغم من أن العام 2010 شهد بحسب البنك الدولي إجراءات إيجابية أبرزها: إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية الاستثمارية وجذب الازدواج الضريبي من قبل الدول العربية وتحسين أحكام النفاذ للأسواق المحلية أمام المستثمر الأجنبي. في عدد من الدول العربية ورفع الحدود العليا لحصة الأجانب في الشركات المحلية وتطبيق نحو 93 إصلاحاً في المنطقة سهلت ممارسة أنشطة الأعمال. فإنه في المقابل شهد إجراءات جعلت الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للاستثمار. هذا إلى جانب الإجراءات العديدة التي اتخذت في حق بعض المستثمرين في عدد من الدول مع بداية عام 2011 في إطار محاربة الفساد والتعدي على المال العام والتربح من العلاقة مع السلطة.

● التأثيرات السلبية الواضحة التي ستنعكس على عدد من القطاعات ولاسيما في دول الحراك الشعبي وأهمها: تراجع الإنتاج بسبب توقف بعض المنشآت وهبوط في التدفقات السياحية الواردة وتراجع الصادرات السلعية والخدمية وانخفاض حويلات العاملين في الخارج مما سيرتّب عليه خلل في موازين المدفوعات والضغط على الاحتياطيات الدولية واحتمالات تأثر أسعار صرف العملات الوطنية.

● أداء الأسواق المالية العربية قد يأتي ضعيفا وربما سلبيا في عدد من دول

وفي هذا السياق تواصل المؤسسة للعام الثاني على التوالي جهودها في استعراض المؤشرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعام 2011 عبر نشرتها الفصلية "ضمان الاستثمار" وذلك من خلال عرض.

1- المؤشرات الأولية للتدفقات الاستثمارية الواردة للمنطقة بشكل عام. 2- المؤشرات الأولية للتدفقات الاستثمارية الواردة لكل دولة عربية على حده.

المؤشرات الأولية العامة للمنطقة لعام 2011:

بالنظر إلى الأحداث والتطورات المتسارعة والعميقة التي تمر بها الدول العربية فمن المرجح أن تتأثر بيئة الاستثمار وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في المدى القصير والمتوسط إلى المنطقة بشكل عام استناداً لعدد من العوامل أبرزها ما يلي:

● التطورات السياسية: يمكننا القول إن تأثير أحداث ما يسمى بالربيع العربي على مناخ الاستثمار في المنطقة بشكل عام ولاسيما في الدول التي طالتها تلك الأحداث سيكون سلبيا على المدينين القصير والمتوسط. وهو ما تؤكد وكالات التصنيف الائتماني العالمية وأبرزها: ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، EIU. وكابيتال انتلجينس والتي قامت بعمليات مراجعة وخفض للتقييمات السيادية لـ 8 دول عربية منذ بداية العام 2011 وحتى نهاية أغسطس 2011. أما على المدى الطويل ففي الغالب سيكون الوضع إيجابيا خصوصا في حال تم تنفيذ

دراسات

مختلف المجالات بتكلفة تزيد على 820 مليار دولار. كذلك طرأت تطورات عديدة على صعيد المدن الصناعية والمناطق الحرة والاقتصادية. الجديدة والقائمة. في معظم الدول العربية.

المؤشرات الأولية القطرية لعام 2011:

أما على صعيد رصد الاتجاهات على المستوى القطري من واقع المؤشرات الأولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل دولة للشهور الأولى من عام 2011. وكذلك من رصد تصريحات المسؤولين وتقارير المؤسسات الإقليمية والدولية فضلا عن الخطط والبرامج الاستثمارية للحكومات العربية والشركات الأجنبية داخل المنطقة فيمكننا استعراض أهمها وفق ما يلي:

بالنسبة للأردن تتوقع المؤسسة أن تجتذب 1,460 مليون دولار إستناداً لمؤشرات النصف الأول للعام وكمتوسط حسابي لتوقعات الايكونوميست التي ترجح تدفقات بقيمة 2.2 مليار دولار وكذلك توقعات صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2010 بتدفقات قيمتها 2689 مليون دولار. ومع اخذ عوامل أخرى في الاعتبار أهمها: هدوء الوضع

تصل إلى 50 مليار دولار للدول العربية منها نحو 40 مليار دولار تعهدت بها مجموعة الثماني والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية إضافة إلى نحو 10 مليارات دولار من دول الخليج إلى عدد من الدول التي شهدت تغيرات سياسية عميقة مثل مصر وتونس واليمن والبحرين.

● إعلان عدد من الشركات العالمية ولاسيما شركات النفط عن خطط وبرامج لاستثمار مليارات الدولارات في مشاريع داخل المنطقة ولاسيما في العراق خصوصا مع استعادة الطلب العالمي على النفط لوتيرة النمو وارتفاع أسعاره العالمية.

● الفرص الاستثمارية: واصلت الدول العربية. عرض المزيد من فرص الاستثمار المتاحة من خلال خطط استثمارية طموح للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى 1.7 تريليون دولار منها ما يزيد على 1047 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق وحدها ترتب عليها مواصلة استئناف عدد من المشاريع التي سبق تأجيلها نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة. كما تعرض 19 دولة عربية ما يزيد على 2000 فرصة في

● زيادة الإنفاق الجاري والاستثماري في الدول العربية وهو ما سينعكس على مناخ الاستثمار. فتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى توقع أن يبلغ حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية خلال العام 2011 ما يزيد على 855 مليار دولار. وبالنظر إلى أن نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية تدور حول الـ 29% من واقع الرصد السنوي الذي يجريه التقرير العربي الاقتصادي الموحد فيمكن تقدير الإنفاق الاستثماري الحكومي المتوقع في الدول العربية (19 دولة) بنحو 256.5 مليار دولار خلال العام 2011. أما استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي فهي تقدر في المتوسط عربيا بنحو 150% من إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي أي يمكن تقدير حجمها بنحو 385 مليار دولار. وعليه يمكن تقدير حجم الاستثمارات المحلية الحكومية والخاصة المتوقعة خلال العام 2011 بنحو 641 مليار دولار 40% منها للحكومة و60% للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

● المساعدات الإقليمية والدولية: حيث تعهد المجتمع الدولي بتقديم دعم بقيمة

توقعات المؤسسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2011 بالمليون دولار				
الدولة	تدفقات 2010	التدفقات المتوقعة لعام 2011	الفرق المتوقع	النمو المتوقع %
الأردن	1,704	1,460	-244	-14.32
الإمارات	3,948	4,000	52	1.32
البحرين	156	100	-56	-35.90
تونس	1,513	1,200	-313	-20.69
الجزائر	2,291	1,700	-591	-25.80
جيبوتي	27	220	193	714.81
السعودية	28,105	29,000	895	3.18
السودان	1,600	1,000	-600	-37.50
سورية	1,381	484	-897	-64.95
الصومال	112	100	-12	-10.71
العراق	1,426	3,500	2,074	145.44
سلطنة عمان	2,045	2,000	-45	-2.20
فلسطين	115	50	-65	-56.52
قطر	5,534	4,000	-1,534	-27.72
الكويت	81	400	319	393.83
لبنان	4,955	3,000	-1,955	-39.46
ليبيا	3,833	500	-3,333	-86.96
مصر	6,386	500	-5,886	-92.17
المغرب	1,304	2,000	696	53.37
موريتانيا	14	74	60	428.57
اليمن	-329	-200	129	39.21
المجموع	66,201	55,088	-11,113	-16.79

المصدر: الجهات الرسمية في الدولة العربية. صندوق النقد الدولي. وبحوث ضمان

أهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة للدول العربية خلال العام 2011		
المؤشر	الوحدة	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	2340.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%	24.
معدلات التضخم	% لمتوسط السنة	10.2
الدين العام الإجمالي	مليار دولار	653
مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي		
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	مليار دولار	55
الخطط الاستثمارية طويلة المدى	مليار دولار	1700
الإنتفاق الحكومي الإجمالي	مليار دولار	855.1
الإنتفاق الاستثماري الحكومي	مليار دولار	256.5
الإنتفاق الاستثماري الخاص	مليار دولار	385
الإنتفاق الاستثماري الإجمالي	مليار دولار	641.5
عدد الفرص الاستثمارية المعروضة	وحدة	2094
قيمة الفرص الاستثمارية المعروضة	مليار دولار	822.7
القيمة السوقية لأسواق المال العربية	مليار دولار	1050
مؤشرات التعامل الخارجي		
صادرات السلع والخدمات	مليار دولار	1323.4
واردات السلع والخدمات	مليار دولار	959.2
التجارة الخارجية	مليار دولار	2282.6
إنتاج النفط (دول الخليج والجزائر وليبيا والعراق والسودان واليمن)	بالمليون برميل يوميا	21.7
تصدير النفط (دول الخليج والجزائر وليبيا والعراق والسودان واليمن)	بالمليون برميل يوميا	16.4
الاحتياطيات الدولية للعملة الأجنبية	مليار دولار	1136.8
الدين الخارجي	مليار دولار	641.4
ميزان الحساب الجاري	%	12.7
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	350.8

المصدر: صندوق النقد الدولي. أوابك. وبحوث ضمان

دراسات

بعض صفقات الاندماج والتملك وضع الاستثمارات الجديدة الأجنبية المعلن عنها الواردة إلى الدول العربية خلال النصف الأول من عام 2011

الشركة	دولة إقامة الشركة المنفذة	الدولة المضيفة للاستثمار	القيمة بالمليون دولار	ملاحظات
مجموعة "بي جي" البريطانية	المملكة المتحدة	مصر	250	منها 50 مليون دولار خلال العام 2011 لحفر بئر استكشافية في المنطقة البحرية بالمنزلة لتصل استثمارات المجموعة مع شريكها بتروناس الماليزية في المشروعات الحالية والمستقبلية في مصر تبلغ قرابة 2.5 مليار دولار
شركة أباتشي النفطية	الولايات المتحدة	مصر	1000	أعلنت عزمها استثمار هذا المبلغ خلال عام 2011
شركة ابني النفطية	إيطاليا	مصر	3000	خلال عام 2011 والأعوام المقبلة للعمل في أنشطة جديدة وحفر 12 بئرا استكشافية في مناطق الصحراء الغربية والبحر المتوسط وسيناء
جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة	السعودية	160	استثمارات إضافية بما يقارب 600 مليون ريال سعودي لتطوير مركز جديد لتصنيع المعدات الخاصة بقطاع الطاقة
شركة كوجاس الكورية للغاز	كوريا الجنوبية	العراق	2660	في مشروع عكاس للغاز في العراق وبعد الاستحواذ على كامل مشروع تطوير حقل عكاس أكبر حقول الغاز في العراق باحتياطي تقدر عند 5.6 تريليون قدم مكعبة
شركة رينو للسيارات	فرنسا	الجزائر	1400	في مشروع ينتظر الموافقة على تنفيذه لإنتاج 150 ألف سيارة سنويا
شركة توتال النفطية	فرنسا	الجزائر		في مشروع ينتظر الموافقة على تنفيذ لإنشاء مصنع لتقطير الأيثان بولاية وهران
شركة أكسون موبيل النفطية	الولايات المتحدة	قطر	16000	خلال 5 سنوات المقبلة، لتطوير قطاع الطاقة والتكنولوجيا بحلول عام 2014، ولاسيما تطوير معدلات استخدام الغاز الطبيعي، ووسائل الحفاظ على الطاقة والحد من الأثر السلبي لها على البيئة
مجموعة ايطالين للطاقة	إيطاليا	مصر	205	في مشروع لإنشاء محطة لتوليد الطاقة من الرياح في جبل الزيت بقدرة 120 ميغاوات

المصدر: خطط وبرامج الشركات المعلنه في وسائل الإعلام. وبحوث ضمان

2011 وبإجمالي تراكمي بلغ 177 مليار دولار بنهاية 2010 منها نحو 32 مليار دولار عام 2009 و28 مليار عام 2010 وذلك بفضل الاستقرار السياسي والإصلاحات الاقتصادية وتسارع وتيرة الخصخصة وإشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية وزيادة الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي مع ارتفاع أسعاره.

ومن المرجح وفق المؤسسة أن تدور أرقام السودان حول 2000 مليون دولار بعد انفصال الجنوب ومع الأخذ في الاعتبار توقع صندوق النقد الدولي في مارس 2011 تدفق 3277 مليون دولار تتضمن استثمارات المحفظة مع ترجيحات بتدفق المزيد من الاستثمارات العربية والأسبوية لمشاريع عقارية وزراعية وبنية كبرى.

وتدور توقعات المؤسسة بشأن سورية حول 484 مليون دولار استنادا إلى أن مؤشرات الربع الأول من عام 2011 كانت جيدة إلا أن انتقال التحركات الشعبية إليها قد يضعف من قدرتها على استقطاب المزيد من الاستثمارات خلال الفترة المتبقية من العام الجاري .

وتتوقع المؤسسة تدفق 3500 مليون دولار على العراق استناداً لتوقعات صندوق النقد الدولي في مارس 2011 تدفق 3917 مليون دولار لتنفيذ العديد من المشاريع المطروحة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي أبرزها البنية التحتية والإسكان والمرافق بنظم واطر قانونية متنوعة ضمن خطة إعادة إعمار على المدى الطويل بقيمة 180 مليار دولار وفضل تعهدات العديد من الشركات العالمية بضح ما يزيد على 50 مليار دولار في مشروعات الإنتاج والتكرير والتصدير والمنتجات النفطية.

وفي ضوء استحداث قانون جديد للضرائب في سلطنة عمان توقعت المؤسسة تدفقات استثمارية بنحو 2000 مليون دولار لاسيما وأن القانون يمنح حوافز ضريبية ويسمح للمستثمر للأجنبي بحصة تملك رأس المال إلى حد 70% يمكن أن تصل إلى 100% في مجالات معينة. إلى جانب إعلان السلطنة عن خطط استثمارية بقيمة 35 مليار دولار.

من 2011 بعد عبورها الأحداث السياسية في النصف الأول وأن تصل قيمتها إلى 100 مليون دولار.

وتتوقع تونس نحو 1,200 مليون دولار حيث صدرت توقعات في يوليو 2011 بتراجع التدفقات بمقدار 620 مليون دولار خلال العام 2011. عززتها الأرقام الفعلية للنصف الأول من العام ولكن مرجح وفق وزارة المالية أن تعاود التدفقات الارتفاع بعد إتمام الفترة الانتقالية للحكم.

وتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره عن الجزائر في فبراير 2011 تدفق 1700 مليون دولار مع احتمالات زيادتها في المستقبل بفضل خطط الاستثمار البالغ حجمها 286 مليار دولار خلال الـ 5 سنوات المقبلة. إضافة إلى السيطرة على الوضع السياسي الداخلي.

كما توقع صندوق النقد الدولي حسب تقرير قطري في يونيو 2009 اجتذاب جيوتي نحو 220 مليون دولار هذا إلى جانب ابتعادها نسبيا عن تداعيات موجة التطورات السياسية.

أما السعودية فمن المتوقع استمرارها كأكبر متلق للاستثمارات في المنطقة. بتدفقات تبلغ 29 مليار دولار خلال عام

الداخلي بعد إقرار عدد من الإصلاحات إضافة إلى توقع البنك الدولي الذي يرصد الإقبال على الاستثمار في 183 دولة على مستوى العالم أن يتراجع ترتيب الأردن خلال العام 2011 إلى المرتبة 111 بواقع 4 مراتب هبوطا من المرتبة 107 خلال العام 2010.

وفي الإمارات من المرجح استقطابها نحو 4000 مليون دولار تزامنا مع انضمامها إلى مجموعة الأسواق الناشئة والتي تعد خطوة هامة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي بما ينعكس إيجابياً على استفادتها من القوة الاقتصادية التي تتمتع بها المجموعة. إضافة إلى إقرار قانون الشركات الجديد. الذي يخفف القيود المفروضة على حصة ملكية الأجانب وإمكانية رفعها إلى 100%. بموافقة حكومية ضمن شروط. فضلا عن توقعات الانكساد باستعادتها لجاذبيتها واختيارها ضمن أفضل 30 موقعا عالمياً جاذباً للاستثمار. هذا إلى جانب الفرص الاستثمارية العديدة التي تتيحها الخطط الحكومية في مشروعات البنية التحتية بتكلفة تصل إلى 175 مليار دولار يعززها توقعات باستقطاب نحو 50 مليار دولار خلال السنوات المقبلة.

أما البحرين فليس مستبعدا أن تعود إليها الاستثمارات الأجنبية في النصف الثاني

دراسات

التدفقات بل واستمرارا لخروج الاستثمارات بقيمة 200 مليون دولار بسبب الأحداث السياسية الجارية بعد أن كانت تشهد إقبالا واضحا من قبل شركات خليجية وخصوصا من السعودية والإمارات وقطر على تنفيذ مشاريع ضخمة ولاسيما في قطاعات العقار والموانئ والصناعة.

والخلاصة، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بدقة بما قد تسفر عنه تفاعلات العوامل المذكورة سلفا وخاصة العوامل السياسية في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين الحالية ووردود أفعال اللاعبين الدوليين. فإنه من المرجح تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2011 في المنطقة العربية لتتراوح ما بين 50-55 مليار دولار. رغم أن عدداً كبيراً من الشركات العالمية لازالت تنظر إلى الاستثمار في المنطقة وخصوصا في دول النفط المستقرة سياسيا على انه بمنزلة الشراكة مع أغنى حكومات العالم.. فلدى المنطقة ثروة نفطية تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 40 تريليون دولار أي ما يزيد على الرصمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في الأسواق العالمية.

وفي ليبيا مرجح تراجع التدفقات إلى نحو 500 مليون دولار نتيجة الأحداث الحالية. وتراجع إنتاج النفط من 1.6 مليون برميل يوميا إلى 300 ألف برميل وتدمير عدد من المنشآت. فضلا عن توقعات مؤسسة «بيزنس مونيتر» العالمية بتراجع التدفقات بشدة .

أما مصر فمن المرجح أن تتراجع التدفقات إلى نحو 500 مليون دولار استنادا لتأثير الأحداث السياسية وأرقام النصف الأول للعام التي تحولت لتدفقات سلبية بقيمة 65 مليون دولار وذلك رغم توقع صندوق النقد الدولي في ابريل 2011 تدفق نحو 9200 مليون دولار خلال عام 2011.

ومن المرجح أن يجتذب المغرب نحو 2000 مليون دولار مع إعلان صناديق سيادية خليجية من الإمارات والكويت والبحرين وقطر ودول أخرى المشاركة في صندوق بقيمة 14.5 مليار دولار لتطوير منتجات سياحية جديدة وتوقيع الاتفاق النهائي قبل نهاية 2011.

وتوقع صندوق النقد الدولي في نهاية 2010 بشأن موريتانيا تدفق 74 مليون دولار استثمارات يدعمها الإعلان عن مشاريع إماراتية وفرنسية في قطاع النقل البحري. ومن المرجح أن تشهد اليمن هبوطا في

وفي فلسطين متوقع استقطاب نحو 50 مليون دولار لاسيما بعد إبرام اتفاق المصالحة بين فتح وحماس.

وبالنسبة لقطر ترجح المؤسسة استقطابها تدفقات بقيمة قد تزيد عن 4000 مليون دولار رغم أن صندوق النقد الدولي توقع في مارس 2011 تدفق 2094 مليون دولار إلا أننا نرجح نموها فوق هذا الرقم بفضل المشاريع الضخمة التي تعتمزم تنفيذها بقيمة 125 مليار دولار خلال 5 سنوات وجهودها في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها واستمرار النمو السريع الذي بلغ 18.5% في 2010.

وتتوقع المؤسسة نجاح الكويت في استقطاب 200 مليون دولار مع بدء الحكومة في تنفيذ خطة للتنمية الشاملة تتضمن استثمار 104 مليارات دولار في مشاريع استثمارية تنموية سيكون للقطاع الخاص مساهمة رئيسية فيها رغم أن صندوق النقد الدولي توقع في يوليو 2010 تدفق 100 مليون دولار فقط.

أما لبنان فمن المرجح أن يستقطب نحو 3000 مليون دولار استنادا لتوقعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2010 بتدفق 4139 مليون دولار ومع احتمال تأثرت بدرجة قليلة بالتطورات السياسية الأخيرة.

تدفقات الاستثمار العربي البيني لعام 2011

أما تدفقات الاستثمار العربي البيني لعام 2011 فمن المرجح أن تتراجع نظرا لسيطرة حالة من الحذر على المستثمرين العرب وخصوصا الخليجيين سواء المستثمرين الحاليين الذين في طور التفاوض على وضعية استثماراتهم داخل بعض الدول التي شهدت تطورات سياسية أو المستثمرين الجدد يفضلون الترقب لاستيضاح ما قد تسفر عنه تطورات الوضع السياسي والأمني على الأرض .

وفيما يلي أبرز ملامح التدفقات العربية البينية المتوقعة لعام 2011:

- احتمالات انخفاض استثمارات الدول العربية النفطية المصدرة للاستثمار إلى المنطقة العربية لاسيما مع التطورات السياسية العميقة في عدد من البلدان المستقبلية التقليدية وما صاحبها من تأثيرات قصيرة المدى على مناخ الاستثمار.
 - الهدوء المتوقع لنشاط الشركات عبر الوطنية العربية في المنطقة العربية ولاسيما الشركات الضخمة العاملة في قطاعات الاتصالات والسياحة والعقار والبنوك وتجارة التجزئة بسبب التغييرات السياسية ورغبتها في ترقب ما ستسفر عنه الأحداث.
 - توقع هدوء أنشطة الدمج والاستحواذ في المنطقة العربية في عام 2011 بعدما تضاعفت إلى 31 مليار دولار عام 2010 مقارنة بعام 2009 مع الإعلان عن أكثر من 500 صفقة في المنطقة خلال 2010 وذلك وفق شركة ميرجر ماركت البريطانية.
- إلا انه وفي المقابل فإن التدفقات البينية المتوقعة فيما بين بعض دول الخليج أو فيما بين دول الخليج والدول التي لم تشهد أحداثا سياسية كبرى يمكن أن تستمر على وتيرتها أو ربما تزداد ولكنها ليس من المرجح أن تعوض الانخفاض المتوقع في التدفقات الإجمالية.



مؤشرات

مؤشر التنافسية العالمية 2011 / 2012

مراحل التنمية المشار إليه. حيث تم إسناد أوزان نسبية لكل دولة حسب مصفوفة مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمربها وفقاً لمنهجية التصنيف المعروضة سلفاً ومجموعات المؤشرات الفرعية المذكورة. ولأغراض التحديد الدقيق للأوزان النسبية التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات الفرعية لكل مرحلة من مراحل التنمية المذكورة.

ترتيب دول العالم في المؤشر

كما في السنوات السابقة، لا تزال الدول الأوربية تهيمن على أكبر حيز ضمن قائمة أفضل عشر دول عالمياً في المؤشر. بما تؤكد مكانها بين أكثر الاقتصادات تنافسية. ففي حين حافظت سويسرا على تصدرها للسنة الثالثة على التوالي. حلت سنغافورة التي تواصل جهودها التصاعدي لتصبح ثاني أكثر اقتصاد تنافسي في العالم على حساب السويد التي حلت في المركز الثالث. في حين قفزت فنلندا لثلاثة مراكز لتحل بالمركز الرابع بدلاً من المركز السابع. ثم الولايات المتحدة بالمركز الخامس من الرابع. وألمانيا في السادس من الخامس. ثم هولندا، الدنمارك، واليابان. في حين قفزت المملكة المتحدة مركزين من المركز الـ 12 عالمياً خلال العام السابق إلى المركز العاشر. وعلى الجانب الآخر من المؤشر. حلت كل من (موزنبيق، سوازيلاند، ليسوتو، بوركينا فاسو، موريتانيا، اليمن، أنجولا، وبوروندي، هايتي وتشاد) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

وضع الدول العربية في المؤشر

• قطر أكدت مكانتها كأكثر الدول تنافسية في المنطقة بتقدمها لثلاثة مراكز لتصل إلى المركز 14 عالمياً والأول عربياً. كما شهدت تحسناً في مؤشرات المتطلبات الأساسية. وعوامل الابتكار والتطور. إضافة إلى أداء قوي يعتمد على جودة وكفاءة مؤسسية. مما يقوي من إطارها المؤسسي حيث حلت قطر في الترتيب (14) عالمياً ضمن المؤشر الفرعي الذي يقيس المؤسسات العامة والخاصة. وفي الترتيب (5) عالمياً في استقرار بيئة الاقتصاد الكلي. و(17) عالمياً في كفاءة سوق السلع. فضلاً عن مستويات منخفضة من الفساد. هذه السمات المؤسسية توفر أساساً جيدة لتحقيق الكفاءة. لضمان المزيد من التقدم، إلا

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية، (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum). ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول. على أسس الاقتصاد الجزئي والكلية.

صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (دول المرحلة الأولى 70% فأكثر) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر صرف السوق. كما هو موضح بالجدول التالي:

المرحلة الأولى (المتطلبات الأساسية) وتشمل موريتانيا واليمن. ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الأولى والثانية وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية وهي: الجزائر، مصر، الكويت، قطر، السعودية وسورية. أما مرحلة التنمية الثانية. فتشمل الأردن والمغرب وتونس. ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثانية والثالثة وتشمل لبنان وسلطنة عمان. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وهي مرحلة القدرة على الابتكار والتقدم التكنولوجي وتشمل البحرين والإمارات.

وفيما يلي قائمة الدول العربية وفقاً لمراحل التنمية الخمس. علاوة على بعض الدول غير العربية التي تم إدراجها في الجدول التالي كأمثلة عملية بغرض الاسترشاد:

ولأغراض حساب المؤشر. تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم

وتكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات وكونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح. الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنه يعد إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني.

ويغطي مؤشر التنافسية العالمية 2011 - 2012 لأول مرة 142 دولة منها 15 دولة عربية مقابل 139 دولة ضمن مؤشر 2010 - 2011. حيث تمت إضافة بلير وهايتي واليمن. مع إعادة سورينام واستبعاد ليبيا بسبب الاضطرابات الجارية. ويتكون المؤشر من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية: مؤشر المتطلبات الأساسية. مؤشر معززات الكفاءة. ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من 12 مكوناً تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمي.

وفقاً لمنهجية إعداد المؤشر. يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقاً لمعيارين هما: حصة

مراحل التنمية الاقتصادية وفقاً لحصة صادرات السلع الأولية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج

المؤشر	المرحلة الأولى: المتطلبات الأساسية	مرحلة انتقالية بين المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الثانية: معززات الكفاءة	مرحلة انتقالية بين المرحلة الثانية والثالثة	المرحلة الثالثة: القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	أقل من 2000	2000 - 2999	3000 - 8999	9000 - 17000	أكثر من 17000
الدول العربية حسب مراحل التنمية وفقاً لمنهجية المؤشر	موريتانيا اليمن	الجزائر مصر الكويت	الأردن المغرب تونس	لبنان سلطنة عمان	البحرين الإمارات
إجمالي عدد الدول في المرحلة:	37	24	28	18	35
عدد الدول العربية:	2	6	3	2	2
أهم دول المجموعة:	الهند	باراجواي	الصين	بولندا	الولايات المتحدة
	نيبال	فنزويلا	اندونيسيا	البرازيل	المملكة المتحدة
	باكستان	إيران	ماليزيا	الأرجنتين	استراليا
	نيجيريا	أوكرانيا	تايلاند	روسيا	سنغافورة
	مولدوفا	كومنولث الدول المستقلة	جنوب إفريقيا	تركيا	معظم دول الاتحاد الأوروبي

المصدر: تقرير التنافسية 2011 - 2012، وبحوث ضمان.

مؤشرات

كفاءة الحكومة (5).

- قفزت سلطنة عمان مركزين إلى الترتيب (32) عالمياً والرابع عربياً. تلتها الكويت (34). فالبحرين (37). ثم تونس التي تراجعت 8 مراكز إلى المركز (40). ثم الأردن التي تراجعت 6 مراكز إلى المركز (71). فالمغرب التي تقدمت مركزين إلى المركز (73). ثم الجزائر التي تراجعت بمركز واحد إلى الترتيب (87). ثم لبنان التي قفزت ثلاثة مراكز إلى الترتيب (89). ثم مصر التي تراجعت 13 مركزاً إلى المركز (81). ثم سورية التي تراجع ترتيبها مركزاً واحداً إلى المركز (98). ثم موريتانيا التي تراجع ترتيبها إلى (137). في حين دخلت اليمن لأول مرة ضمن التقرير في المركز (138).

تأثير الأحداث الأخيرة على القدرة التنافسية

يغطي تقرير التنافسية العالمية عدداً من دول المنطقة التي تأثرت بأحداث الحراك الشعبي الأخير التي بدأت منذ أواخر عام 2010 وما زالت مستمرة في عدد من الدول العربية. ومن الملاحظ تأثر القدرة التنافسية لهذه الدول بصورة واضحة. ومع ذلك، لم يتمكن التقرير من قياس مدى التأثير الكامل لتلك الأحداث بسبب التأخر في البيانات. وعلى الرغم من أنه تم إجراء المسح التنفيذي في الفترة ما بين فبراير ومايو 2011 أن البيانات الإحصائية المستخدمة في مؤشر التنافسية العالمية (GCI). والتي تشكل حوالي ثلث البيانات الفرعية. هي بيانات عام 2010. وفي بعض الحالات ما قبل ذلك. وبالتالي لا يعكس تقرير هذا العام الصورة الكاملة لتأثير الأحداث على القدرة التنافسية لدول المنطقة. فضلاً عن أنه وبسبب الاضطرابات والأحداث التي تشهدها ليبيا. لم يتمكن التقرير من جمع بيانات كافية عنها. مما أدى إلى استبعادها من تقرير هذا العام. إلا أنه يمكن استخلاص عدد من الملاحظات أهمها ما يلي:

- على الرغم من أنه من المستحيل قياس مدى تأثر القدرة التنافسية بصورة كاملة في هذه المرحلة المبكرة. وبالتالي فمن المتوقع أن يوضح تقرير العام المقبل هذا الأمر لكن المؤشرات الأولية ترجح تحسن القدرة التنافسية في المدى الطويل.
- اتساع نطاق الفجوة بين القدرة التنافسية بين الدول الخليجية وبقية دول المنطقة. حيث إن معظم دول الخليج لا تزال تتحسن في التصنيف العالمي. في حين أن القدرة

مجموعة المؤشرات الفرعية	مراحل التنمية الاقتصادية		
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
المتطلبات الأساسية	60%	40%	20%
معززات الكفاءة	35%	50%	50%
الابتكار والتقدم التقني والعلمي	5%	10%	30%

المصدر: تقرير التنافسية 2011 - 2012. وبحث ضمان.

تحتل مركزاً منخفضاً ضمن مؤشر الرعاية الصحية والتعليم الأساسي (61).

- للإسنة الثانية على التوالي تراجعت الإمارات بمركزين ضمن المؤشر لتصل إلى الترتيب (27) عالمياً والثالث عربياً وذلك بسبب تدهور عدد من المؤشرات الفرعية. كفقْدان الدولة لقدرتها على تسخير أحدث التقنيات لتحسين الإنتاجية. وانخفاض التقييم الائتماني الدولي لمعظم المؤسسات كنتيجة للأزمة الاقتصادية مع حاجتها للمزيد من الاستثمارات لتعزيز الرعاية الصحية والتعليم الأساسي والاستمرار في تعزيز القدرة التنافسية وتعزيز الإصلاحات الهيكلية ووضع التنمية الاقتصادية على أسس أكثر ثباتاً. في حين تعكس القدرة التنافسية العامة للدولة نوعية عالية من البنية التحتية. حيث أنها تحتل المرتبة (8) عالمياً. وتتمتع بكفاءة عالية لسوق السلع (10) عالمياً. وقوة في الاستقرار الاقتصادي الكلي (11) عالمياً. وارتفاع

أن التقرير في المقابل ينصح بالاحتياط لتقلبات أسعار السلع الأساسية. والسعي للتنوع بتنمية القطاعات الأخرى من الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية لبعض المناطق. وكذلك زيادة الإنتاجية بمواصلة التوسع في استخدام التقنيات الحديثة. والانفتاح أمام المنافسة الأجنبية.

- حافظت السعودية على المركز الثاني عربياً. في حين تقدمت أربعة مراكز لتصل إلى الترتيب (17) عالمياً. بفضل التحسينات وتقوية الإطار المؤسسي. وتحسين كفاءة الأسواق. تعزيز كفاءة المؤسسات الخاصة. فضلاً عن تحسّن الاقتصاد الكلي. ساعدها على ذلك ارتفاع أسعار الطاقة واطلاق أكبر حزمة لتحفيز تحسّن البنية التحتية على صعيد دول مجموعة الـ 20. ولكن المملكة ما زالت تواجه تحديات في تعزيز كفاءة سوق العمل. وكذلك مجالي الصحة والتعليم. وعلى الرغم من بعض التقدم فما زالت

الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

الترتيب عربياً	الدولة	الرصيد	الترتيب		التغير في الترتيب
			2011 - 2010	2012 - 2011	
1	قطر	5.24	17	14	↑
2	السعودية	5.17	21	17	↑
3	الإمارات	4.89	25	27	↓
4	سلطنة عمان	4.64	34	32	↑
5	الكويت	4.62	35	34	↑
6	البحرين	4.54	37	37	↔
7	تونس	4.47	32	40	↓
8	الأردن	4.19	65	71	↓
9	المغرب	4.16	75	73	↑
10	الجزائر	3.96	86	87	↓
11	لبنان	3.95	92	89	↑
12	مصر	3.88	81	94	↓
13	سورية	3.85	97	98	↓
14	موريتانيا	3.2	135	137	↓
15	اليمن	3.06	-	138	-

المصدر: تقرير التنافسية 2011 - 2012. وبحث ضمان.



مؤشرات

القطاع العام والقطاع الخاص. الرعاية الصحية والتعليم الأساسي. والبنية التحتية. هذا إلى جانب التوترات السياسية والأمنية الحالية والتي بمعالجتها يمكن تحسين الإنتاجية. والاستفادة من نقاط القوة المتوافرة مثل حجم السوق. وانفتاح الاقتصاد والتجارة. ومرونة سوق العمل.

أعلى وأكثر استدامة وازدهارا.

- تم إدراج اليمن ضمن تقرير التنافسية العالمي هذا العام للمرة الأولى. حيث حل في الترتيب (138) عالمياً. ويعكس هذا الترتيب المنخفض التحديات العديدة التي تواجهها من أجل تحسين القدرة التنافسية وتعزيز النمو الاقتصادي. وأبرزها: ضعف الإطار المؤسسي في

التنافسية لمعظم دول شمال أفريقيا والمشرق العربي تدهورت.

- تونس. التي بلغت الأحداث السياسية فيها ذروتها في منتصف يناير 2011 باستقالة رئيسها. تراجعت بثمانية مراكز لتصل إلى الترتيب (40) عالمياً. وذلك بسبب: عدم الاستقرار في بيئة الأعمال. تدهور الأوضاع الأمنية. التي كانت أحد أهم المزايا التنافسية. تقييم أقل لكفاءة المؤسسات العامة والخاصة. وإطار مؤسسي أكثر عرضة للفساد. وتراجع استقلالية السلطة القضائية هذا إلى جانب تحديات: الإصلاح وتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمار. وخلق فرص عمل للشباب في أسواق عمل أكثر كفاءة ومرونة. وفي المقابل تواصل عرض النتائج التعليمية العالية. التي لا تزال أعلى بكثير من المتوسط في شمال أفريقيا. وليس فقط من حيث الجودة. ولكن أيضاً من حيث المشاركة في المرحلتين الابتدائية والثانوية. كما حافظت على بيئة سليمة للاقتصاد الكلي وبالتالي فإن الحكومة الجديدة سوف تستفيد من مستويات متدنية في الدين العام وانخفاض العجز في الميزانية.

- مصر ورغم نجاح ثورتها الشعبية. التي أسفرت عن تنحي رئيسها في منتصف فبراير 2011 تراجع ترتيبها (13) مركزاً إلى الترتيب (94) عالمياً. حيث سلطت الأحداث الأخيرة الضوء على العديد من التحديات التنافسية المطلوب مواجهتها. بدءاً من: الوضع السياسي والأمني. إصلاح سوق العمل الذي يعاني من أنظمة صارمة وعدم كفاءة في استخدام المواهب المتاحة. وكذلك حل مشاكل التصدير القصيرة والطويلة المدى واستغلال قريها من السوق الأوروبي. فضلاً عن إصلاح النظام التعليمي. ورفع نسب الالتحاق وتوجيه مخرجاته لتلبية احتياجات مجتمع الأعمال. هذا إلى جانب تخفيض أعباء العجز المالي والتضخم. وهو ما يعني أن الفترة المقبلة تتطلب التركيز على طرح جدول أعمال لتعزيز القدرة التنافسية ورفع مستويات الإنتاجية لتوفير فرص نمو

الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

2012 / 2011									
الترتيب العالمي	الدولة	المؤشر الرئيسي		المؤشرات الفرعية					
		الترتيب	النقاط	المتطلبات الأساسية	مميزات الكفاءة	عوامل الابتكار والتطور			
1	قطر	14	5.24	12	5.81	27	4.68	16	4.98
2	السعودية	17	5.17	16	5.66	24	4.82	24	4.64
3	الإمارات	27	4.89	10	5.84	25	4.78	27	4.43
4	سلطنة عمان	32	4.64	20	5.62	45	4.33	44	3.87
5	الكويت	34	4.62	34	5.25	67	4.05	66	3.51
6	البحرين	37	4.54	26	5.42	31	4.59	46	3.86
7	تونس	40	4.47	42	5.08	58	4.11	43	3.87
8	الأردن	71	4.19	61	4.65	78	3.95	70	3.48
9	المغرب	73	4.16	54	4.74	836	3.86	79	3.40
10	الجزائر	87	3.96	75	4.44	122	3.35	136	2.65
11	لبنان	89	3.95	109	3.97	64	4.06	78	3.43
12	مصر	94	3.88	99	4.17	94	3.71	86	3.33
13	سورية	98	3.85	77	4.41	109	3.51	111	3.06
14	موريتانيا	137	3.20	129	3.53	141	2.71	135	2.67
15	اليمن	138	3.06	138	3.21	137	2.91	141	2.33

2011 / 2010									
الترتيب العالمي	الدولة	المؤشر الرئيسي		المؤشرات الفرعية					
		الترتيب	النقاط	المتطلبات الأساسية	مميزات الكفاءة	عوامل الابتكار والتطور			
1	قطر	17	5.1	13	5.73	26	4.68	23	4.48
2	السعودية	21	4.95	28	5.32	27	4.67	26	4.41
3	الإمارات	25	4.89	8	5.82	21	4.82	27	4.37
4	تونس	32	4.65	31	5.25	50	4.28	34	4.09
5	سلطنة عمان	34	4.61	24	5.41	48	4.30	47	3.87
6	الكويت	35	4.59	36	5.16	68	4.03	60	3.57
7	البحرين	37	4.54	21	5.48	33	4.54	55	3.67
8	الأردن	65	4.21	57	4.67	73	3.98	65	3.50
9	المغرب	75	4.08	64	4.57	88	3.78	79	3.36
10	مصر	81	4.00	89	4.19	82	3.85	68	3.48
11	الجزائر	86	3.96	80	4.32	107	3.49	108	3.04
12	لبنان	92	3.89	106	3.87	70	4.00	74	3.41
13	سورية	97	3.78	83	4.28	117	3.38	115	2.97
14	ليبيا	100	3.74	88	4.20	127	3.19	135	2.62
15	موريتانيا	135	3.14	131	3.39	138	2.79	134	2.63

المصدر: تقرير التنافسية 2011 - 2012. وبحوث ضمان.

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):

البحوث والدراسات	رئيس البحوث والدراسات	+965-24959558	research@dhaman.org	أحمد الضبع	باحث اقتصادي	+965-24959562	aeldabh@dhaman.org
سفيان إبراهيم	مساعد باحث	+965-24959561	sofyan@dhaman.org	أمين غازي	سكرتير	+965-24959529	aymanq@dhaman.org

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية



للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية



خدماتنا الجديدة: - ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشتريين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية - تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات تجاوزت الـ 6 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org